

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمود العباينة
وعضوية القضاة السادة

باسل أبو عنزة، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة، حسين السكران

المميز ز :-

المميز ض د ه :-

الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٤ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى رقم (٢٠١٤/٣٢٠) تاريخ ٢٠١٥/١/٢٩ المنضمن : وضع
المتهم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً ونقضه موضوعاً للأسباب التالية :-

١. إن القرار المميز جاء مجحفاً ومغلظاً بحق المميز ويشوبه القصور في
التسبيب والتعليل سيما أن هناك إسقاط حق شخصي واضحاً وصريحاً
للمشتكي أثناء قيد القضية التحقيقية وسيرها وبالتناوب أمام عدالة المحكمة
خصوصاً وأن المميز شاب في مقتبل العمر ولا يوجد عليه سوابق جرمية
وحديث التخرج (هندسة مدنية) مما يجعل من القرار المميز للأسباب أعلاه
مخالفاً للقانون للغلو في العقوبة .

٢. وعطفاً على ما أسلفت فإن قصد المشرع الأردني من العقوبة الإصلاح والردع الموجب لتحسين سلوك الفاعل فإن ذلك توافر بحق المميز والبيانات الخطية الدفاعية والتي أغفلتها المحكمة في منطوق الفقرة الحكمية حيث خلا القرار برمته من ذكر البيانات الدفاعية للمميز (الشهادات العلمية) مما يشكل قرائن مساندة لعدالتكم بأن محكمة الجنايات الكبرى قد غالت في العقوبة ولم تأخذ بالبيانات الخطية الدفاعية على خلاف مقصد المشرع الأردني في الغاية من العقوبة (الإصلاح) .

٣. جانبت محكمة الدرجة الأولى الصواب حيث أغفلت صراحة واقعة المميز للمشتكى بحجر وليس الطوبة كما أوردته المحكمة عند إنزال حكم القانون على الواقعة بالصفحة (٨) من القرار المميز متجاهلة في الوقت ذاته أقوال المميز التحقيقية المأخوذة أمام مدعي عام الرصيفة ابتداءً ومن بعده مدعي عام الجنايات الكبرى .

٤. مع تمسكي بالسبب الثالث أعلاه ومنعاً للإطالة فلقد أغفلت محكمة الجنايات الكبرى مبدأ قانوني جزائي مقدس وهو الشك يفسر لمصلحة المتهم ويكمن ذلك باستعراض محكماتكم لشهادة الشاهد راشد أمام هيئة محكمة الجنايات الكبرى .

٥. جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب وصادرت حقها وأخطأت في تكييف الصحيح وتحديد مراكز الخصوم خلافاً للصلاحيات الممنوحة لها بصريح المادة (٢٣٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ويكمن ذلك بأنها استندت في اعتناق الواقعة المغلوطة وبناء القرار المميز على بينات النيابة وهما الشاهدان

رفع نائب عام الجنايات الكبرى أوراق الدعوى إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون طالباً تأييد الحكم الصادر فيها .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن التمييزي شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز .

الـقـرـار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت قد أحالت المتهم

ليحاكم لدى محكمة الجنايات الكبرى بتهمة :-

جناية الشروع بالقتل بحدود المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات .

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما جاء بإسناد النيابة العامة إلى أنه وبحلول ساعات الفجر الأولى من يوم ٢٠١٢/٨/٩ وأثناء وجود المجني عليه مع أقارب وأصدقاء له في منطقة الرصيفة - حي الجندي حضر المتهم بمركبة وحصلت بين المتهم والمجني عليه ملاسنة أقدم على إثرها المتهم على ضرب المجني عليه بواسطة طوبة على رأسه ضربة قوية أحدثت كسراً في قاع الجمجمة ونزفاً دموياً في الدماغ وفر من المكان وأسعف المجني عليه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد أن استكملت إجراءات التقاضي أصدرت قرارها رقم (٢٠١٤/٣٢٠) تاريخ ٢٠١٤/١/٢٩ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

بالتدقيق في أوراق هذه الدعوى والبيانات والأدلة المقدمة فيها والمستمعة وجدت المحكمة إن واقعها الثابتة إنه وفي فجر يوم ٢٠١٢/٨/٩ وأثناء وجود المجني عليه ، عمره (٢٠) سنة في منطقة الرصيفة حي الجندي حيث كان يتحدث مع سائق إحدى المركبات الذي حدث بينه وبين ذلك السائق إشكال قبل يوم

وأثناء ذلك حضر المتهم من مقهى قريب من المكان وقام بضرب المجني عليه على رأسه بالطوبة واحتصل المجني عليه على تقرير طبي يشعر بوجود كسر في قاع الجمجمة مع كسر منخفض في منطقة الصدغ الأيسر وإن الإصابة شكلت خطورة على حياة المصاب وقدرت له مدة التعطيل بثلاثة أشهر من تاريخ الإصابة .

وبتطبيق القانون على الواقعة التي خلصت إليها المحكمة نجد إن ما قام به المتهم من أفعال مادية وقت الحادث بقيامه بضرب

المجني عليه بواسطة طوبة على رأسه أدت إلى وجود كسر

في قاع الجمجمة مع كسر منخفض في منطقة الصدغ الأيسر وإن الإصابة شكلت خطورة على حياة المصاب وقدرت له مدة التعطيل بثلاثة أشهر من تاريخ الإصابة ، هذه الأفعال الصادرة عن المتهم بوصفها المتقدم تدل دلال

أكيده بأن نيته قد اتجهت إلى قتل المجني عليه وإزهاق روحه بدليل استخدامه لأداة راضة وهي قطعة الطوب وطبيعة الإصابة التي نتج عنها إصابة رأس المجني عليه بكسر في قاع الجمجمة مع كسر منخفض في منطقة الصدغ الأيسر وقد شكلت الإصابة خطورة على حياته ولولا حيلولة أسباب لا دخل لإرادة المتهم بها تمثلت بإسعاف المجني عليه والتدخل الجراحي والعناية الإلهية لأدت تلك الإصابة إلى وفاته وبالتالي فإن هذه الأفعال تشكل سائر أركان وعناصر جناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات مما يتعين تجريم المتهم بهذه الجناية .

لذا وتأسيساً على كل ما تقدم قررت المحكمة ما يلي : -

عملاً بالمادة (٢/٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم

بجناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات .

وعطفاً على ما جاء في قرار التجريم قررت المحكمة ما يلي : -

عملاً بالمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات وضع المجرم

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم والمصاريف ونظراً لإسقاط المجني عليه حقه الشخصي مما تعتبره المحكمة من الأسباب المخففة التقديرية لذا وعملاً بالمادة (٣/٩٩) عقوبات تخفيض العقوبة بحقه إلى النصف لتصبح وضعه

بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم والمصاريف محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرض المتهم (المميز) بهذا القرار فطعن فيه بهذا التمييز .

وعن كافة أسباب الطعن :-

الدائرة جميعها حول الطعن في وزن البينات وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

فمن استعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبياناتها والقرار المميز بصفتها محكمة موضوع نجد :-

١ . من حيث الواقعة :-

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى البينة التي اعتمدتها في تكوين قناعتها بقرارها المميز واقتطعت أجزاء منها أثبتتها في متنها وهي بينة قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى تؤدي للنتيجة التي انتهت إليها والتي نقرها عليها .

٢ . من حيث التطبيقات القانونية :-

فإن فعل المتهم عبد القادر بضرب المجني عليه بواسطة طوبة على رأسه أدت إلى وجود كسر في قاع الجمجمة شكلت خطورة على حياته وقدرت مدة التعطيل ثلاثة أشهر من تاريخ الإصابة وقد اتجهت نية المتهم إلى قتل المجني عليه وإزهاق روحه باستخدامه أداة راضة وهي قطعة طوب وقد شكلت الإصابة خطورة على حياته لولا تدخل العناية الإلهية والتدخل الجراحي وإسعافه وبالتالي فإن هذا الفعل يشكل كافة أركان وسائر جنائية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات .

وحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى ما توصلنا إليه من واقعة وتطبيقات فإن هذه الأسباب لا ترد عليه ويتعين ردها .

٣. من حيث العقوبة :-

نجد إن العقوبة المفروضة جاءت ضمن الحد القانوني لمثل الجرم الذي جرم به المتهم وفي ظل إسقاط الحق الشخصي من المجني عليه .

وبالبناء على ما تقدم ولعدم ورود أي سبب من أسباب التمييز على قرار الحكم المميز والذي جاء مستوفياً لكافة شروطه القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً مما يستدعي رد الأسباب .

وكون الحكم مميزاً بحكم القانون وفقاً لأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة الجنايات الكبرى فإن ردنا على أسباب الطعن التمييزي بصفتنا محكمة موضوع فيه الرد الكافي على كون الحكم مميزاً بحكم القانون مما يستوجب تأييده .

لذلك نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٦/٩م

عضو
نائب الرئيس
رئاسة القاضي
نائب الرئيس

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق غ . ع